بابٌ في خلعِ الأدلَّة في كتابِ الخصائص لابن جني

د. حسام الدين البدري عبد المبدي عساف (*)

ملخص

خلعُ الأدلة ظاهرةٌ نحويَّةٌ سائدة في كثير من أبواب النحو، وهذا البحث يسلط الضوء على هذه الظاهرة من جوانب جديدة أهمها: مصطلح خلع الأدلة واتساع دلالته دون انضباط، ومواطن هذه الظاهرة، وشروط خلع الدلالة من أداة دون غيرها، وحالات خلع الدلالة من الأدوات وأسباب هذا الخلع، وما ذهب إليه النحاة في هذه الظاهرة من مذاهب مدعمة بالشواهد من القرآن والشعر. وأعقبت البحث بجملة ما وصل إليه البحث من نتائج أسأل الله أن ينفع بها أهل العربية ودارسيها.

وقد ابتدأ البحث بمقدمة ثم ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تعريف مصطلح خلع الأدلة ، المبحث الثاني نماذج من خلع الأدلة في كتاب الخصائص لابن جني، المبحث الثالث بعض القضايا المتعلقة بباب خلع الأدلة في كتاب الخصائص لابن جني، ثم يختم البحث بتدوين لأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وترتكز معالجة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

(*) حاصل على الدكتوراه في اللغة العربية [تخصص لغويات نحو وصرف وعروض]- قسم اللغة العربية – كلية الآداب - جامعة سوهاج

Abstract:

The dislocation of evidence is a grammatical phenomenon prevalent in many sections of grammar, and this research sheds light on this phenomenon from new aspects, the most important of which are: the term dislocation of evidence and the expansion of its connotation without discipline, the locations of this phenomenon, the conditions for removing the significance of one tool without others, cases of removing the significance of the tools and the reasons for this Khul', and the sects of the grammarians in this phenomenon supported by evidence from the Qur'an and poetry. The research was followed by a summary of the results of the research, I ask God to benefit the people of Arabic and its students.The research began with an introduction and then three sections, the first topic is the definition of the term dislocation of evidence, the second topic is the places of dislocation of evidence, the topic is some issues related to the chapter on removing evidence, then the research concludes with a recording of the most prominent findings of the study from the results, and the treatment of the study is based on the descriptive-analytical approach

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لسانًا، وأبينهم نطقًا، وأعظمهم بيانًا، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأبرار ، وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما دام ليل يعقبه نهار .

أما بعد ، فإنَّ النحوَ دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ، منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها ، ولا يوجد علم منها يستقل بنفسه عن النحو ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير نوره وهداه .

وهذه العلوم النقلية – على عظيم شأنها – لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم ، فهل يُدْرك كلام الله - ﷻ - ، وتُفْهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول - ﷺ - ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلا بإلهام النحو وإرشاده.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كتاب الخصائص هو أشهر كُتُب ابن جني على الإطلاق، ووفقًا لعددٍ من الباحثين والمؤرِّخين فهو أفضل كُتب علم اللغة وفقه اللغة في التراث العربي، والكتاب جامع وشامل لكثير من قضايا اللغة والتصريف والنحو، بثَّ فيه ابن جنِّي فِكره اللغوي وفلسفته اللغوية، تحدَّث فيه مؤلِّفه عن خصائص اللغة ومشتقاتها وتصاريفها ولهجاتها وأصواتها ونشوئها بأسلوب علمي يُشابه إلى درجةٍ ما الأسلوب المتبع في الدراسات اللغوية الحديثة، وضمَّنه عدد كبير من الآراء التي استحدثها وانفرد بها إن لباب خلع الأدلة الأثر الأكبر في توضيح المعنى وأحيانًا تغيُّره في سياق النص، وهذا يستلزم من الباحثين، الوقوف عليها بالبحث والدراسة بدقة ، ولذلك نرى كثيرًا من العلماء القدماء والمحدثين .

أسبابُ اختيار هذا الموضوع فقد تمثلت في عدة أسباب أبرزها:

كانت وراء اختياري هذا الموضوع عدة أسباب، لعل أهمها ما يأتي:

أولاً: الرغبة في دراسة خلع الأدلة في كتاب نحويّ مهم، هو**" الخصائص لابن جني".**

ثانيًا: أهمية خلع الأدلة ودلالاتها، في الدرس النحويّ.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق العناصر الآتية:

أولاً: إيضاح معالجة علماء العربية القدماء والمحدثين لخلع الأدلة.

ثانيًا: إبراز أثر السياق في تحديد مواضع خلع الأدلة، في كتاب "الخصائص" لابن جني".

ثالثًا: الكشف عن معالجة " ابن جني" لمواضع خلع الأدلة.

الدراسات السابقة للبحث

ومن الدراسات السابقة التي لها صِلَةٌ ما بموضوع بحثي، في خلع الأدلة ، منها على سبيل المثال، وليس الحصر، ما يأتي:

- " خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة " ،الباحث حسين محمد حسين البطاينة ،جامعة البلقاء ،الأردن.

منهج البحث

المنهج المُتَّبَع في بحثي هذا، هو المنهج الوصفيّ التحليليّ، الذي يُعْنَى بدراسة خلع الأدلة، في إطار زمان معين، ومكان محدد، هو كتاب "الخصائص " لابن جني، مع تحليل آرائه للدلالات في سياقاتها المختلفة، وقد رأيت أنْ أفسِّر بعض مواضع خلع الأدلة، كي أزيل غموضها لدَىَ القارئ المتلقي.

بابٌ في خلعِ الأدلَّة

المبحث الأول: مصطلح خلع الأدلّة:

يقول ابن جني في الخصائص :" من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنٌ منا، أي: إنسان إنسانًا، أو رجل رجلًا، أفلا تراه كيف جرد "مَنْ" من الاستفهام ولذلك أعربها. ونحوه قولهم في الخبر: مررت برجل أيٍّ رجل. فجرد "أيّا" من الاستفهام أيضًا [1].

وتميز ابنُ جني من سائر النحويين ولا سيَّما القدامى بجودة مصطلحاته اللغويَّة وأصالتها وجدتها، فمن يتَّبع عنوانات أبواب كتابه الضخم (الخصائص) يقف على حقيقة ذلك.

وعليه بيت الكتاب:

١) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٥٢م ، ج١٨٢/٢

والدهر أينما حالٍ دهارير أي: "والدهر" في كل وقت وعلى كل حال دهارير، أي: متلوّن ومتقلّب بأهله [١].

وإنَّ من بين هذه المصطلحات نتناول في هذا البحث مصطلح (خلع الأدلة) لا بوصفه مصطلحًا فحسب، وإنَّما بوصفه ظاهرةً نحويةً موجودةً في أصول كلام العرب.

وقد شرح محمد علي النجار هذه الظاهرة، وبيَّن حيثياتها في تحقيقه الطَّيب للخصائص، إذ يقول : " يرادُ بالأدلة أعلامُ المعاني في العربيَّة، فالهمزةُ دليلُ الاستفهام، وإنْ دليل الشرط، وهكذا ...

ويراد بالمعاني المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات، فلا يعني أسماء الأجناس وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معانٍ أخرَ لها أو تجريدها من بعض معانيها" [٢]

وخلعُ الأدلة : هو إزالةُ وظيفةٍ دلاليةٍ أصليةٍ لعنصرٍ نحويٍّ ما بسببِ عارض ما وإكسابهُ وظيفةً جديدةً تناسبُ حالتهُ الجديدة [٣].

ولقد عني الدرس النحوي بخلع الأدلة سواءٌ أذكر بهذا المصطلح أو دون ذكر له، وأفرد له بابٌ مستقل في بطون الكتب وأمهات المصادر اللغوية، وجعل اللغويون والنحاة يسهبون في تفسير هذه الظاهرة وتفريعها وتعليلها والاستشهاد لها والتمثيل عليها.

ولعلَّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو أول من أطلق مصطلح خلع الأدلة على هذه الظاهرة الأصيلة في العربية، والدليل على ما نذهب إليه وضع هذا المصطلح في سياقه أي: وضعه في المنظومة المصطلحية لابن جني في الخصائص والنظر إليه، وهذا يكفي لملاحظة الألفة بينه وبين غيره من المصطلحات.

١) الخصائص ، ابن جني ، ج١٨٣/٢

٢) الخصائص ، ابن جني ، ج١٨١/٢

٣) خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة ،حسين محمد حسين ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ص٢

المبحث الثاني : نماذجُ من خلع الأدلة في كتاب الخصائص لابن جني .

تعددت المواضع التي تعرضت لخلع الأدلة عنها، فثمة الكثير من العناصر النحوية التي خلع منها دليل وجدت لدليل آخر؛ أي استبدلت وظيفة بأخرى.

ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر -أنشدناه سنة إحدى وأربعين:

أني جزوا عامرًا سيئًا بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوأى من الحسن [1]

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ بِهِ ... رِئْمانَ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ [2]

فأم في أصل الوضع للاستفهام، كما أن "كيف" كذلك. ومحال "اجتماع حرفين" لمعنى واحد؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالة الاستفهام. وينبغي أن يكون ذلك الحرف "أم" دون "كيف"؛ حتى كأنه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة "بل" في الترك "والتحول".

ولا يجوز أن تكون "كيف" هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها، كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن "مَنْ" أعربت في قولهم: ضرب مَنٌ منًا. وكذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام "جرت وصفًا". وهذا واضح جلي.[3]

---

[1]) من قصيدة لأفنون التغلبي. و"سيئا" هو مخفف سبي. وهو بهذه الصورة في أ. وفي ش، ب، ج: "شبئا" وهو تصحيف. وفي ش: "سوءا". وعامر هي القبيلة المعروفة. وقابل "السوأى" بالحسن للقافية. ولولا ذلك لقال: من الحسنى، والعلوق من الإبل: التي لا ترأم ولدها، ولا تدر عليه؛ ورئمانها: عطفها ومحبتها. وانظر الخزانة ٤/ ٤٥٥، ٥١٩، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٥٣٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧.

[2]) فقال الأصمعي: "إنما هو رئمان أنف، بالنصب" فقال له الكسائي: "اسكت ما أنت وذاك؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض: أما الرفع فعلى الرد على "ما" لأنها في موضع رفع بـ "ينفع" فيصير التقدير: "أم كيف ينفع رئمان أنف"، والنصب بـ "تعطي"، والخفض على الرد على الهاء التي في "به"". فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية، وكان صاحب لغة، لم يكن صاحب إعراب، إرشاد الأريب ١٣/ ١٨٣، وأمالي الزجاجي ص٣٤ "المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر بمصر". والبيتان لأفنون التغلبي "انظر المفضليات للضبي ٢/ ٦٣ طبعة دار المعارف بالقاهرة". العلوق: الناقة تفقد ولدها بنحر أو موت، فيسلخ جلده ويحشى تبنا ويقدم إليها لترأمه "أي: تعطف عليه" ويدر لبنها فينتفعوا به، فهي تشمه وينكره قلبها فتعطف عليه ولا ترسل اللبن، فشبه ذلك بهذا.

والبيت مثل يضرب لمن يعدك بلسانه كل جميل ولم يفعل منه شيئا؛ لأن قلبه منطو على ضده، كأنه قيل له: كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنت لا تفي به. ا. هـ عن المصدر الأول بتصرف يسير.

هذا وقد علق ابن الشجري حين عرض هذه القضية بقوله:

"ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة" ١/ ٣٢.

[3]) الخصائص ، ابن جني، ج١٨٦/٢

وقد تخلع دلالة الاستفهام، وتجرد لدلالة أخرى جديدة، ومن أمثلة هذه الظاهرة ما أورده أبو علي الفارسي[١] أستاذ ابن جني:

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أَدلَجت إليَّ وأصحابي بأَيَّ وأَينما [٢]

لا يمكن إعراب (أي) هنا اسم استفهام ، فأي هنا خلع عنها دليل الاستفهام، ومنعت من الصرف للتعريف والتأنيث، وكذلك خلعت دلالة الاستفهام من (أينما) غير أن لك في (أينما) وجهين:

أحدهما: أن تكون الفتحة هي التي تكون في موضع "جر ما" لا ينصرف؛ لأنَّه جعله علمًا للبقعة أيضًا، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، وجعل "ما" زائدة بعدها للتوكيد.

والآخر: أن تكون فتحة النون من "أينما" فتحة التركيب، ويضمّ "أين" إلى "ما"، فيبنى الأوّل على الفتح، كما يجب في نحو: حضرموت "وبيت بيت" فإذا أنت فعلت ذلك "قدرت" في ألف "ما" فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرِّ؛ كمررت بأحمد وعمر[٣].

ويدل على أنه قد يضم "ما" هذه إلى ما قبلها، ما أنشدناه أبو علي عن أبي عثمان:

أثور ما أصيدكم أم ثورين ... أم تيكم الجماء ذات القرنين [٤]

إذا ترتب على خلع دلالة الاستفهام هنا بعض المسائل:

يرى ابن جني في هذا الشاهد (وأصحابي بأي وأينما) أنَّ (أينما) خُلعت دلالتها على الاستفهام، غيرَ أنَّه يصطدم بتوجيه حركة الفتح، فيخرجها على وجهين :

الأول: أن تكون نيابةً عن الكسرة لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للتعريف بالعلمية والتأنيث، وما زائد بعدها للتوكيد.

والثاني: أن تكون هذه الفتحةُ فتحةَ تركيب.

وكذلك يستشهد ابن جني بالبيت :

---

١) الحجة في القراءات ، أبو علي الفارسي، ث: بدر الدين قهوجي واشر جوبافي، دار المأمون للترات، دمشق، ط١، ١٩٩٣،٢٢٠-٢٢١.

٢) البيت لحميد بن ثور ، ديوانه ، محمد شفيق البيطار ، الكويت ، ط٢٠٠٢،ج٢٧٨/١، وفي الخصائص ،ابن جني ، ج١٨٢/٢.

٣) الخصائص ، ابن جني،١٨٣/٢.

٤) "أم ثورين"، في أ "أو ثورين". "الجماء". كذا في ب، ش. وفي أ، ش: "الحماء" بالحاء، والجماء: التي لا قرنين لها، وهذا لا يتفق مع قوله: "ذات القرنين" غير أنه يحمل على هذه الرواية على الهزء والتهكم، وقال المبرد: كان قرناها صغيرين فشبهها بالجماء. وانظر اللسان "قرن".
والحماء: السوداء، والكلام عليها ظاهر لا غبار عليه. وانظر اللسان. "ثور".

أثورَ ما أصيدُكم أم ثورين أم تيكم الجمَّاءُ ذات القرنين

فيصطدم أيضًا بحركة الفتحة في قوله: أثورَ، فيخرجها على أنها فتحةُ تركيب، فلو كانت فتحة الوجب التنوين لا محالة لأنَّه مصروفٌ، وبُنيت (ما) مع الاسم وهي باقيةٌ على حرفيَّتها، ولم تخلع منها كما بنيت لا مع النكرة في نحو: لا رجل، ولو جعلت (ما) مع (ثور) اسما ضممت إليه ثورًا لوجب ردها لأنَّها قد صارت اسمًا، فقلت: أثورٌ ما أصيذكم. [١]

إذا يرى ابن جني أن ما هنا خلعت دلالتها على الاسمية، وجُرّدت للدلالة على الحرفية.

وعودة إلى الشاهد (فأيَّ وأينما): إنَّ توجيه هذا الشاهد وتوجيه خلع الأدلة فيه يختلف عن توجيه الآية القرآنية السابقة، فدلالة اسم الاستفهام (أيَّ) خُلعت عنها دون تعويض، وفي الآية خُلعت دلالة اللام على الحال، وأعطيت دلالةً جديدة اقتضاها المعنى، هي دلالة التوكيد، وأما (أيَّ) هنا فخُلعت عنها دلالة الاستفهام، وتعطّلت وظيفتُها النحويّةُ الدلاليّة، وصارت كلمةً جامدةً منعت حكايتُها من ظهور الحركات الإعرابيَّة على أخرها. [٢]

فأما قول الآخر:

وهل لي أمٌّ غيرها إن هجوتُها ... أبى الله إلّا أن أكون لها أبنما [٣]

فليس من هذا الضرب في شيء، وإنما هي ميم زيدت آخر ابن، وجرت قبلها حركة الإتباع، فصارت هذا ابنم، ورأيت ابنما ومررت بابنم. فجريان حركات الإعراب على الميم يدل على أنها ليست "ما". وإنما الميم في آخره كالميم في آخر ضرزم [٤]، ودقعم [٥]، ودردم [٦].

لقد تموت الأداة الاستفهامية تمامًا، وصارت شكل أداة استفهام لا أداة استفهام حقيقية.

---

١) الخصائص ، ابن جني ، ج١٨٣/٢

٢) الخصائص ، ابن جني ، ج١٨٣/٢

٣) هذا من قصيدة للمتلمس يقول فيها:

يعيرني أمي رجال ولا أرى ... أخا كرم إلّا بأن يتكرَّما

ومن كان ذا عرض كريم ولم يصن ... له حسبًا كان اللئيم المذمَّمَا

وانظر مختارات ابن الشجري ٣٢، والخزانة ٤/ ٢١٤، ٢١٦، الأغاني ٢١/ ١٣٣، ١٣٧، والأصمعيات.

٤) يقال ناقة ضرزم: مسنة.

٥) هو التراب، يقال: بفية الدقعم، كما يقال: بفيه التراب.

٦) هي الناقة المسنة.

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة الحال وخلعت دلالة الحال عن حرف اللام في قوله تعالى: {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}[١]، ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تخلصه للحال، وهذا معنى عرف لها، وسوف تخلصه للاستقبال، فقد نوارد على المضارع "أخرج" دليلان متدافعان، والمخرج من هذا هو القول بخلع الحال من اللام، وإرادة التوكيد بها فحسب. فكلنا يعلم أن اللام الداخلة على الفعل المضارع تجرده للحال، وتنفي عنه دلالة الاستقبال، وأن (سوف) تدخل على الفعل المضارع، فتجرده للاستقبال، وتنفي عنه دلالة الحال، إذا فالحرفان يدلان على متناقضين، والتناقض لا يحصل في القرأن، وحاشا حصوله، فالقرآن كلام الله المنزه عن الخطأ، هذا المثال ذكره الزمخشري في تفسير هذا الآية الكريمة [٢].

وأنَّ ما في الآية القرآنية حقيقةٌ لغويةٌ، ومن ثمَّ فدلالة اللام هنا دلالة أصلية، وليست منقولة بعد خلع الحال عنها، إذن صناعيًّا يجوز اجتماع اللام، ومعنويًّا يجوز اجتماعهما بشرط دلالة اللام على غير الحال، وها يعني أن المعنى قبل الصناعة، أي: المهم أن يتوجه المعنى توجيهًا صحيحًا، لكن نلحظ من وحي هذه الآية والتعليق أنَّ النحويين بالغوا في مداهنة القاعدة النحوية التي وضعوها، فبدل أن يعزوا اجتماع اللام وسوف إلى خلع دلالة اللام على الحال وإرادة دلالتها على التوكيد كان الأحرى بهم الاعتراف بحقيقة لغوية جديدة تقضي بأنَّ اللام تدل على التوكيد إذا دخلت على المضارع، كما تدل على الحال ولم تخلع دلالة على حساب دلالة. [٣]

فاللام هذه - بل أية أداة نحوية - يمكن تشبيهها بالكأس الذي يستعمل مرةً للماء وثانيةً للعصير وثالثةً للعسل، وهكذا، واللام كذلك تدل على الحال، وتدل على التوكيد.

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة النداء من (يا) تُستعملُ (يا) في العربيَّةِ لمعنىً أَصيلٍ هو النداءُ، وقد تخرجُ أَحياناً للتنبيهِ إِذا حُذِفَ المنادى، وقد خُلِعَتْ دلالتُها على النداءِ

---

[١]) مريم/٦٦.

[٢]) تفسير الزمخشري =الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الثالثة -١٤٠٧ه ،ج٣/٣١.

[٣]) خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة ،حسين محمد حسين ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ص٣ .

في غيرِ ما موضعٍ، ومن الأَمثلةِ على ذلكَ قراءَةُ الكسائيِّ[١] : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [٢].

فالأَداةُ (يا) خُلِعَ منها دليلُ النِّداءِ، وجُرِّدَتْ لدليلِ التنبيه المحضِ، وإِلى هذا المذهب ذهبَ أَبو علي الفارسيُّ إِذْ يقولُ :" ووجهُ دخولِ حرف التنبيهِ على الأمرِ أَنَّهُ موضعٌ يحتاجُ فيه إِلى استعطافِ المنادى لهُ من إِخبارٍ أَو أَمرٍ أَو نهيٍ ونحو ذلك ممَّا يُخاطبُ بهِ " [٣].

ويرى الدكتور محمد قاسم [٤] في ما حُكي عن أَبي عمرٍو من قولِهِ : (يا ويلٌ له)[٥] أَنَّ في خلعِ دلالةِ النداءِ من (يا) تخلُّصًا من ارتكابِ كثرة الحذوفِ؛ الفعلِ العاملِ في المنادى الذي ناب عنهُ حرفُ النداءِ وفاعلِهِ والمنادى، وفي حذفِ كلِّ أُلئك إِجحافٌ على أَنَّ أَبا عليٍّ لم يذهبْ هنا المذهبَ في تعليلِ خلعِ دلالةِ النداءِ من (يا)، بل التمسَ وجهاً من القياسِ سوَّغَ فيهِ دخولَ حرف التنبيهِ (يا) على فعلِ الأَمرِ لَمَّا كان المقامُ مقامَ استعطافٍ للمأمورِ، كما أَنَّ النداءَ مقامٌ يُحتاجُ فيه إِلى استعطافِ المنادى.

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة الجملة الاسمية قد تُخلعُ دلالةُ الاسميَّة عن بعض الأدوات النَّحويَّة، ومن الأمثلةِ على هذا الضرب ما ورد في كتاب سيبويه[٦] قولهُم : أريتَكَ زيدًا ما فعلَ؟ إِذْ خُلِعَتْ دلالة الاسميَّة من الكاف في (أَرأَيْتَكَ) ، وجُرِّدَتْ

---

[١]) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبنَاء، ، تحقيق: أنس مهرة،الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة ،٢٠٠٦م.

[٢]) النمل/ ٢٥

[٣]) الحجة في القراءات ، أبو علي الفارسي،ج٥/ ٣٨٣-٣٨٤ .

[٤]) الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي ،د.محمد عبد الله قاسم،ج٥٣٩/١

[٥]) الكتاب ، سيبويه، ج٢١٩/٢،المسائل الشيرازيات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي ، ت: حسن هنداوي، الناشر، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعوديَّة، ط١،٢٠٠٤م ،ص ١٩٥

[٦]) الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٤٥/١ ،وانظر المقتضب،المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيِّمة، القاهرة، ١٩٩٤، ٢٠٩/٣ ، والخصائص،ابن جني،ج١٨٥/٢-١٩٠.

للدلالة على الخطاب، وهذا ما ذهب إليه أَبو علي الفارسي مستدلًّاً على ذلك بأَنَّ الكافَ لو كانت اسماً لكان الاسم بعدها إيَّاها في المعنى لأَنَّ رأَيْتَ يتعدَّى إلى مفعولَين الأَوَّلُ منهما هو الثَّاني في المعنى، إذْ يقولُ": فالقول في ذلكَ أَنَّ الكافَ في (أَرأَيْتَكَ) لا يخلو أَنْ يكونَ للخطابِ مجرَّدًا، ومعنى الاسم مخلوعٌ منه، أَو يكونُ دالًّاً عليه مع دلالته على الخطاب، لو كان الكاف اسمًا ولم يكن حرفًا للخطاب لوجبَ أَن يكونَ الاسمُ الذي بعدَهُ الكافَ في المعنى" [١] .

وأَنْه لا داعيَ للحكم على الكاف بخلع دلالة الاسميَّة عنها وتجريدها للخطابِ. فخلعُ الأَدلَّة يوحي بأَنْ يكونَ المخلوعُ منَه فرعًا، والكافُ هنا ليسَتْ فرعًا، هي كاف الخطاب، ومن ثم فهي أَصلٌ في بابها وقعت موقع الخطاب كما تقعُ بعد اسم الإِشارة في نحو :ذلكَ وتلكَ، فهي تختلف عن الكافِ الضميرِ المتَّصلِ، فلو كانت في الأَصلِ ضميرًا، ثمَّ حُوِّلَتْ إلى الخطاب لَمَا رأَيناها تدخلُ على اسم الإِشارة، واسم الإِشارة ممَّا لا يتَّصلُ به الضميرُ، فدلَّ هذا على أَنَّ الكافَ أَصليَّةٌ في بابها ودلالتها على الخطاب لا محوَّلةً عن الاسميَّة (الضَّمير) إلى الخطاب بطريق خلع الأَدلَّة. [٢]

ومن المسائل المترتبة على خلع دلالة الاسميَّة عن الكاف وتجريدها للخطابِ اجتماعُ حرفين على دلالةٍ واحدةٍ هي الخطاب، فالتَّاء في (أَرأَيْتكَ) تدلُّ على الخطاب، وكذلك الكافُ تدلُّ على الخطاب، وهذا لا يجوزُ، لذلك خُلِعَتْ دلالة الخطابِ عن التَّاءِ، وجُرِّدت للاسميَّة، ولذلك لزمت التَّاء الإِفرادَ والفتحَ في الأَحوالِ كلِّها نحو قولِكَ للمرأَة :أَرَأَيْتَكِ زيدًا ما شأْنُه؟ وللاثنين وللاثنتين :أَرأَيْتَكُما زيدًا أَين جلس؟ ولجماعة المذكَّر والمؤنَّث :أَرأَيْتَكُم زيدًا ما خبرهُ؟ والتَّاءُ لا خطابَ فيها لأَنها مختَّصةٌ اسمًا [٣] .إذاً لزمت التَّاءُ حركةً واحدةً هي الفتحةُ لازمتها في أَحوالِها جميعًا.

وممَّا ترتَّبَ على خلع دلالةِ الاسميَّةِ من الكافِ ما ذكره ابن جنِّي عندما قال ":وقد اتَّصلَ بما نحنُ عليهِ موضعٌ طريفٌ، ونذكرُهُ لاستمرارِ مثلِهِ، وذلكَ أَنَّ أَصغرَ النَّاسِ قدرًا قد يخاطبُ أكبرَ الملوكِ مَحَلًّاً بالكافِ من غيرِ احتشامٍ منهُ ولا إنكارٍ

[١] الأصول النحويَّة والصرفيَّة في الحجة للفارسي، محمد عبد الله قاسم ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق .٣٠٩-٣٠٨ /٣.
[٢] الخصائص، ابن جنيٍّ ، ج١٨٧/٢.
[٣] الخصائص، ابن جنيٍّ ، ج١٨٧/٢.

عليه، وذلكَ نحو قولِ التَّابعِ الصَّغيرِ للسَّيِّدِ الخطيرِ: قد خاطبْتُ ذلكَ الرَّجلَ، واشتريْتُ تَيْنَكَ الفَرَسَيْنِ، ونظرْتُ إلى ذَيْنَكَ الغُلامَين، فيخاطبُ الصَاحبَ الأَكبرَ بالكافِ، وليسَ الكلامُ شعرًا فتُحْتَمَلَ له جرْأَةُ الخطابِ فيهِ، كقولِهِ : لقينا بكَ الأَسدَ، وسأَلْنا بكَ البحرَ، وأَنْتَ السَّيِّدُ القادرُ، ونحو ذلكَ.[١]

وعِلَّةُ جوازِ ذلكَ عندي أَنَّهُ إِنَّما لم تخاطَب الملوكُ بأَسمائِها إِعظامًا لها إِذْ كانَ الاسمُ دليل المعنى، وجاريًا في أَكثرِ الاستعمالِ مجراهُ، حتَّى دعا ذاكَ قومًا إِلى أَنْ زعموا أَنَّ الاسمَ هو المسمَّى، فلمَّا أَرادُوا إِعظامَ الملوكِ وإِكبارَهم تجافَوا وتجانفَوا عن ابتذالِ أَسمائهم التي هي شواهدهم وأَدلَّةٌ عليهم إِلى الكنايةِ بلفظِ الغَيبةِ، فقالُوا: إِنْ رَأَى الملكُ أَدامَ اللهُ عُلْوَهُ، ونسأَلُهُ حرسَ اللهُ مُلْكَهُ، ونحو ذلكَ، وتَحَامَوا (إِنْ رَأَيْتَ) و(نحنُ نسأَلُكَ) لِمَا ذكرناهُ، فهذا هذا، فلمَّا خُلِعَتْ عن هذه الكافِ دلالةُ الاسميَّةِ، وجُرِّدَتْ للخطابِ البتَّةَ جازَ استعمالُها لأَنهاَّ ليستْ باسمٍ، فيكونُ في اللفظِ به ابتذالٌ لهُ، فلمَّا خَلَصَتْ هذه الكافُ خطابًا البتَّةَ، وعُرِّيَتْ من معنى الاسميَّةِ استُعمِلَتْ في خطابِ الملوكِ لذلكَ .[٢]

فإِنْ قيلَ : فهلَّا جازَ على هذا أَنْ يُقالَ للمَلِكِ ومَنْ يلَحَقُ بهِ في غيرِ الشِّعرِ : (أَنتَ) لأَنَّ التَّاءَ هنا أَيضًا للخطابِ مخلوعةً عنها دلالةُ الاسميَّةِ؟

قيلَ التَّاءُ في (أَنْتَ) وإِنْ كانت حرفَ خطابٍ لا اسمًا، فإِنَّ معها نفسِها الاسمُ، وهو (أَنْ) من (أَنتَ)، فالاسمُ على كلِّ حالٍ حاضرٌ، وإِنْ لم تكن الكافُ، وليسَ كذا قولُنا: (ذَلِكَ) لأَنَّهُ ليسَ للمخاطَبِ بالكافِ هنا اسمٌ غيرُ الكافِ كما كانَ لهُ مع التَّاءِ في (أَنْتَ) اسم للمخاطَبِ نفسِهِ، وهو (أَنْ)، فاعرفْ ذلكَ فرقاً بينَ الموضعيَينِ "[٣].

فإِنْ قيلَ : إِنَّ كافَ الخطابِ في (ذلكَ) اتصلتْ باسم (ذا) وهو اسم إِشارة.

---

[١]) الخصائص ،ابن جني ،ج١٩٠/٢

٢) الخصائص ،ابن جني ،ج١٩١/٢

[٣]) الخصائص ،ابن جني ،ج١٩١/٢

فإنَّ اسم الإشارةِ لا يعودُ إلى الملك، أَمَّا الاسم (أَنْ) في الضميرِ (أَنْتَ) فيعودُ إليه، فالاسمُ (ذا) لم يعارض ما نذهبُ إليه لأَنَّهُ حجة لنا لا حجة علينا، وليسَ كذلكَ (ذلك) لأَنَّكَ إنَّما معكَ الكاف المجرَّدة لمعنى الخطاب لا اسمَ معها للمخاطبِ بالكافِ، فاعرف ذلك[١].

ويعزو ابن جني خلع الدلالة عن المضمرات أصلاً كالكاف في (ذلك) والتاءِ في (أَنْت) بأَنها ضمائرَ متَّصلةٌ لا منفصلة، قال:" وذلكَ أَنَّ الخلعَ العارضَ فيها إنَّما لحق متَّصلَها دون منفصلها وذلك لضعفِ المتَّصلِ، فاجتُرِئَ عليهِ لضعفِهِ، فخُلِعَ معنى الاسميَّة منهُ، وأَمَّا المنفصل فجرى مجرى الأَسماءِ الظاهرة القويَّة المعربة"[٢].

وابن جني يسمِّي هذا الخلعَ خلعًا عارضًا لأنَّه لا يدَّعي أَنَّ كلَّ اسمٍ مضمرٍ لا بدَّ من أَنْ يُخلعَ عنهُ حكمُ الاسميَّة، ويخلُصُ للخطابِ والحرفيَةِ[٣].

ومن الأمور المترتِّبة على خلع دلالة الاسميَّة عن المتَّصلِ أَنهمَّ حملُوا المنفصلَ عليه في البناءِ، وهو ما ذهب إليه ابن جنِّي إذ قال:" لّمَّا غلبَ شبه الحرفيَّة على المتَّصلِ بما ذكرناه من خلع دلالة الاسميَّة عنه في ذلك وأولئكَ وأَنْتَ وأَنْتِ وقاما أخواكَ وقامُوا إخوتُكَ ... حملُوا المنفصلَ عليه في البناءِ إِذْ كانَ ضميرًا مثلَه" [٤].

والسبب في ذلكَ عند ابن جني أَنَّ الضميرَ المتَصل وإِنْ كانَ أضعفَ من الضميرِ المنفصلِ فإِنَّهُ أكثرُ وأَسْيَرُ في الاستعمال من الضمير المنفصل، وهو ما عبر عنه بقولِه:" وأيضًا فإِنَّ المضمرَ المتَّصل وإِنْ كانَ أَضعفَ من الضميرِ المنفصلِ فإِنَّهُ أَكثرُ وأَسْيَرُ في الاستعمالِ منهُ؛ إَلا تراكَ تقولُ : إذا قدرتَ على المتَّصلِ لم تأتِ بالمنفصلِ، فهذا يدلُّكَ على أَنَّ المتصل أَخفُّ عليهم وآثرَ في أنفسهم، فلَمَّا كان كذلك

[١]) الخصائص، ابن جني ، ٢/١٩٣
[٢]) الخصائص ، ابن جني، ٢/١٩٣
[٣]) الخصائص، ابن جني ، . ٢/١٩٣
[٤]) الخصائص، ابن جني ، ٢/١٩٦

وهو مع ذلك أَضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفِه حُكْمٌ لزم المنفصل أَعني البناءَ لأَنَّهُ مضمرٌ مثلُهُ ولاحقٌ في سعةِ الاستعمالِ به"[١]

ومن الأمثلة على خلع دلالة الاسميَّةِ خلعُها من حرف الغيبة في (إِيَّاه) وحرف الحضورِ في (إِيَّاي)، وهو رأي أبي الحسن الأَخفش [٢] ، إذا يرى أَنَّ الهاءَ والياءَ في (إِيَّاه) و(إِيَّاي) حرفانِ أَحدهما للغيبة، وهو الهاءُ، والآخر للحضور، وهو الياءُ، ثمَّ يضمُّ إِليهما الهاءَ في (رأيْتُه) والياءَ في (غُلامي)، ويرى أَنهمَّا ممَّا خُلِعَ عته دلالةُ الاسميَّة، وجُرِّدَتَا للحرفيَّةِ، فالهاءُ حرفٌ يدلُّ على الغائب، والياءُ حرفٌ يدلُّ على الحاضرِ .[٣]

وقد ترتَّبَ على مذهبِ الأخفشِ هذا مخالفةٌ للنحويين، إِذْ إِعرابُ الهاء والياء في الموضعين حرفاً لا ضميراً متَصلا . ويعقِّب ابن جني على مذهبه بقولِه:" وهذا مذهبٌ هَوْلٌ، وهو وإِنْ كان كذلك جارٍ على القوَّةِ، ومُقْتَاسٌ عليه" [٤].

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة التنبيه وهذا الموضع هو في الحقيقة من النتائج المترتِّبة على خلع دلالة النداء عن (يا) الذي تقدَّم ذكرُهُ، فقد يتبادلُ النداءُ والتنبيهُ الأَدوارَ في حال اجتماعِ أَداةِ النداءِ وأَداةِ التنبيه في آنٍ معًا.

إِنَّ (أَلا) أَداةُ تنبيهٍ نحو قولِنا: أَلا قد عرفْتُكَ، لكن قد تُخلعُ منها دلالةُ التنبيه هذه عندما تجمع وتتلاقى مع أَداة النداءِ (يا) المخلوع منها دلالةُ النداء، ومن الأَمثلة على هذا الموضع قولُه تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [٥] ، وقول الشاعر[٦]:

أَلا يَا سنا برق على قُلَل الْحِمْيَ ... لَهِنَّك من برق عَلَيَّ كريم

فمن المتَّفقِ عليه أَنَّ (يا) هذه ممَّا خُلِعَ عنه دلالةُ النداءِ، وجُرِّدَتْ للدلالةِ على التنبيهِ، و(أَلا) أَداةُ تنبيهٍ، وهذا لا يجوزُ في العربيَّةِ أَي أَن تجتمعَ أَداتان على معنىً

---

[١]) الخصائص، ابن جني ،ج١٩٤/٢

[٢]) الخصائص، ابن جني ، ج١٩١/٢

[٣]) الخصائص ، ابن جني،، ج١٩١/٢.

[٤]) الخصائص ، ابن جني،، ج١٩١/٢

٥) النمل/ ٢٥

٦) بحر الطويل ، من أربعة أبيات في الأمالي ١/ ٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤/ ٢٣٩ وديوان المعاني ٢/ ١٩٢، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨.

واحدٍ، لذلك كان المخرجُ من هذا الموضعِ بخلعِ دلالةِ النداءِ عن (يا) وتجريدها للتنبيه، ثُمَّ خلعِ دلالةِ التنبيه عن (أَلا) وتجريدها للدلالة على الافتتاح.

فأَلا هذه فيها شيئان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحًا لا غير، وصارَ التنبيهُ الذي في (يا) دونهاَ [١] .

لكن يترتَّبُ على هذه المسألة مسألتان فرعيَّتان:

الأولى: لو لم تحمل الأداة (أَلا) دلالتين اثنتين (التنبيه والافتتاح)، وحملت دلالة واحدة فقط فما الدلالة التي يمكن أنْ تُجرَّدَ وتخلص لها بعد خلع دلالة التنبيه عنها؟

والثانية: لِمَ لزمتْ (أَلا) خلع دلالة التنبيه من أجل (يا) ولم يحدث العكس؟

ففي المسألة الثانية أقول: إنَّ التَّغييرَ حصل أَوَّلاً في (يا)، فخُلِعَت عنها دلالة النداءِ لسببٍ مقنعٍ هو أَنَّ أَداةَ النداءِ يجب أَنْ يكونَ بعدَها منادى، و(يا) هنا لم يأتِ بعدَها منادى، فكانَ المخرَجُ من ذلك خلعُ دلالة النداءِ عنها وتجريدها للتنبيه، فاجتمعَ لدينا أداتا تنبيه (أَلا) و(يا)، وهذا ممَّا لا يجوزُ في العربيَّةِ بحالٍ، فخُلِعَ من (أَلا) دليلُ التنبيه، وجُرِّدَتْ للافتتاحِ . [٢]

وتكونُ الإجابَةُ عن المسألة الأولى من حيثُ انتهيتُ في الثانية، وذلكَ أَنَّ خلعَ دلالةِ (يا) أَدَّى إلى خلعِ دلالةِ (أَلا)، لكنْ هذا لا يعني قوَّةَ أَداةٍ على الأخرى؛ أَي: لا يعني أَنَّ (يا) أَقوى من (أَلا)، فأَثَّرت فيها، لكنْ القولُ في هذا أَنَّ بَدْءَ الخلعِ كانَ من (يا) فأَثَّرَ في (أَلا)، ولو كان بَدْءُ الخلعِ من (أَلا) لأَدَّى ذلكَ إلى خلعِ (يا)، فالبدايةُ هي السببُ . [٣]

---

[١]) الخصائص، ابن جني،ج١٩٧/٢

[٢]) الخصائص، ابن جني،ج١٩٧/٢

[٣]) الخصائص، ابن جني،ج١٩٧/٢

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة الحَدَث وهي من مواضع خلع الأَدلَّة ما ذهبَ إِليه أَبو علي الفارسيُّ في أَنَ الفعل الماضي (كان) يُخلعُ منه دليل الحدثِ، ويبقى فيه دليلُ الزَّمانِ فحسب، فصارت ناقصة [١].

وعندئذٍ تحتاجُ إِلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ، وهذا الخلعُ ليسَ مقصورًا على (كان) فحسب، بل إِنَّما يتعدَاها إِلى أَواتها، وهذا مذهبٌ لطيفُ حسنٌ نعللُ من خلاله انحراف (كان) وأَخواتها عن مسارِ الأفعال التَّامَّة الطبيعي، لكن في الحقيقة إِنَّ خلع دلالة الحدثِ في هذه الأفعالِ النَّاقصة لم يكن متمكناً منها، إِذْ أَنها تملَّصَت من هذا الخلعِ حين لزمها الخبر الذي هو عوضٌ عن الحدث المخلوع، فخبرها سدَّ مسدَّ نقصانها وافتقارًا إِلى الحدث.

وما ذهب إِليه أَبو علي من خلع دلالة الحدث من (كان) النَّاقصة ظاهر مذهب سيبويه الذي ذهب إِليه في قولِه:" واعلمْ أَنَّه لا يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ : عبدَ اللهِ المقتولَ . وأَنت تريدُ كُنْ عبدَ اللهِ المقتولَ لأَنَّهُ ليسَ فعلًا يصلُ من شَيْءٍ إِلى شَيْءٍ، ولأَنَّكَ لستَ تشيرُ لهُ إِلى أَحدٍ "[٢].

وهذا مذهبُ أَكثرِ النَّحويين كالمبرِّد[٣] وابن السرَّاج [٤] ، وذهب ابن مالك وابن يعيش وابن هشام إِلى أَنها تدلُّ على الحدث [٥].وقد ترتَّبَ على خلعِ دلالة الحدث من (كان) مسألةُ تعليقِ شبه الجملة (الظرف والجارِّ والمجرور)، فالمذهبُ الذي يعتقد بخلعِ دليلِ الحدثِ عنها يمنعُ التعليقَ بها، والمذهب الآخر الذي لا يعتقد ذلك

---

[١]) الحجة ، ٢/٤٣٦

[٢]) الكتاب ،سيبويه ، ١/٢٦٤

[٣])المقتضب،المبرد، ٩٧-٣/٣٣

[٤]) الأَصول، ابن السرَّاج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ،١٩٩٦، ٨٢/١-٨٣

[٥]) شرح التسهيل، لابن مالك، ٣٣٨/١-٣٤٠ ،وشرح المفصل، لابن يعيش، ١٩/٧.

يجوِّزُ التعليقَ بها، وقد نقل أبو حيَّانَ في التذييل والتكميل عن أَبي علي أَنَّه لا يجوزُ تعليقُ حرفِ الجرِّ بها، أَمَّا عملُها في ظرفِ الزَّمانِ ففيه نظرٌ[١].

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة الفاعليَّة وهذا الموضعُ متعلِّقٌ بخلعِ دلالة الاسميَّة، ولكن أُفردَ لهُ قسمٌ خاصٌّ لأَهمِّيَّتِهِ، ولعلَّهُ في ذوقي وتقديري أَلطفُ موضعٍ في مواضع ظاهرةِ خلعِ الأَدلَّة، وخيرُ مثالٍ عليه ما تناقَلَهُ الرواةُ، واكتنفتْهُ بطونُ أُمَّهاتِ الكتبِ أعني بذلك ما يسمَّى (لغة أَكلوني البراغيثُ)، فقد حاولَ النُّحاةُ جهدَهم تخريجَ هذه اللغة وتوجيهِ ظاهرِها حتَّى استُنزِفَتْ فيها العقولُ والأَقلام. والنحاةِ عندما لجؤوا إِلى تخريجِ هذه اللغة بالحكم عليها بخلعِ الأَدلَّة، فتقولُ في الواو في (أكلوني): إِنها خُلِعَ منها دلالتها على الضمير، وجُرِّدَتْ للدلالة على الحرفيَّة، فهي حرف دالٌّ على الجمعِ، إِذن لا يجوزُ بمنطق العربيَّة مجيْء فاعلين لفعلٍ واحدٍ، وعندما اصطدمَ النحاةُ بهذا الشاهدِ (أَكلوني البراغيثُ) وقعوا في الحيرة من أَمرهم حتَّى فتح الله عليهم، وتجلَّى لهم أَن يخلعوا دليلَ الضميرِ (الفاعل)، وتجريده للحرف.

فمن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر ممَّا استشهد به ابن جنِّي [٢]:

---

[١]) التذييل والتكميل، أبو حيَّان الأندلسي، دار القلم، دمشق، ط١ ،٢٠٠٠، ١٣٤/٤.

[٢]) بحر المتقارب وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٥٧، ونوادر أبي زيد الأنصاري: ٦٢، وأمالي ابن الشجري: "١/ ١٣٢، والخزانة: ٣/ ٦٣٣، والعيني: ٢/ ٤٥٨، ومغني اللبيب: "٦٩١/ ٤٨٥".

المفردات الغريبة: ألفيتا: وجدتا. أولى فأولى لك: كلمة تقال عند التهديد والوعيد؛ وهي. كما قال الأصمعي والمبرد -اسم فعل معناه: قاربك ما يهلكك. ذا: اسم بمعنى صاحب. واقية: مصدر بمعنى الوقاية، كالعافية.

المعنى: يصف الشاعر رجلا بالجبن والفرار من القتال، فيخاطبه قائلا: وجدت عيناك عند قفاك؛ من كثرة نظرك، والتفاتك الشديد إلى الخلف -وأنت فارٌّ- لتنظر الأعداء خشية أن يتبعوك، ثم يدعو عليه بنزول الكوارث، فيقول: حلت بك المصائب، وقاربك ما يهلكك.الإعراب: ألفيتا: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف: علامة التثنية. عيناك: نائب فاعل، ومضاف إليه. "عند": متعلق بـ "ألفيتا". القفا: مضاف إليه. أولى: مبتدأ: فأولى: معطوف عليه. "لك" خبر المبتدأ؛ ويجوك أن يكون "أولى": خبرا لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: دعائي أولى. ذا: حال من الكاف في "عيناك". واقية: مضاف إليه.

أُلْفِيَتا عَيْنَاكَ عندَ القفا أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واقيهْ

فقد خُلِعت الدلالة على المضمر من الألفِ في قولِه: (أُلْفِيتا)، وجُرِّدَتْ للدلالة على التثنية فقط؛ قال ابن جنِّي:" وقد زيدت الأَلف علامةً للتثنية والضميرِ في الفعلِ نحو: أَخواكَ قاما، وعلامةً للتثنيةِ مجرَّدةً من الضميرِ نحو قول الشَّاعر ... البيت السابق" [1].

ومنه قولُه تعالى: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [2]، فالواو هنا قد خُلِعتْ منها دلالة الضمير، وجُرِّدت للدلالة على الجمع فقط.

ومن النماذج أيضًا خلع دلالة العطف وقد تُخلع دلالة العطف من حروفها، وتُجرَّد هذه الحروف لمعنىً آخر تدلُّ عليه، فمن ذلك خلع دلالة العطف من واو العطف وتجريدها للجمع، فالواو فيها معنيان: العطف والجمع، فإذا وضعت موضع (مع) خَلصتْ للاجتماع، وخُلِعتْ عنها دلالة العطف نحو قولِهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطَّيالسة .

ومن ذلكَ أَيضًا خلع دلالة العطف من الفاء العاطفة، فالفاء فيها معنيان: العطف والإتباع، فإذا استُعمِلَتْ في جوابِ الشَّرطِ خُلِعتْ منها دلالة العطف، وخلصتْ للإتباع، وذلكَ نحو قولك:

إِنْ تَقُمْ فأَنا أَقومُ ونحو ذلك [3].

ولكنْ أُخالفُ ابن جنِّي في ما يذهب إِليه، ولا أَقصد تخطئَتَهُ، ولكن لي تحفُّظٌ على منهجهِ في الحكم على هذه الأَمثلةِ بأَنها ممَّا خُلِعَتْ منه الدلالة. فلو تم الاعتماد على

موطن الشاهد: "ألفتيا عيناك".وجه الاستشهاد: إلحاق ألف الاثنين بالفعل "ألفى" مع كونه مسندا إلى اسم ظاهر مثنى؛ وهو "عيناك"؛ وهذا الإلحاق على لغة جماعة من العرب بأعيانهم؛ واختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنها لغة طيئ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزد شنوءة.

[1]) سر صناعة الإعراب، ابن جني تحقيق: حسن هنداوي، ص ٧١٨

٢) الأنبياء/ ٣

[3]) الخصائص، ابن جني،ج ١٩٨/٢.

هذا المنهج وهذه المقاييسَ التي يحكم فيها ابن جنِّي على خلع الدلالة لَمَا بقي في العربيَّة حرفٌ واحدٌ إِلَّا قلنا فيه إِنَّه خُلِعَ منه دلالة كذا، وجُرِّدَ لدلالة كذا.[١]

فعلى منهج ابن جنِّي أستطيعُ مثلاً أَنْ أَقولَ في (مَنْ نَجَحَ؟): إِنَّ (مَنْ) خُلِعَت منها دلالة الشَّرط، وجُرِّدَتْ للدلالة على الاستفهام، أَو خُلِعَتْ منها دلالتها على الموصولِ، وجُرِّدت للاستفهام.

وعلى منهجه أَيضًا أستطيعُ أَنْ أَقولَ : إِنَّ الهمزةَ في (أَمحمَّدٌ أَقبلْ) خُلِعَتْ عنها دلالة الاستفهام، وجُرِّدَتْ للنِّداءِ، وهكذا.[٢]

فابن جنِّي وسَّع أشداق هذا البابِ، وأَكْثَرَ من حشو هذه الظَّاهرةِ؛ أَي: وسَّعَ المحتوى الدلالي لمصطلح خلع الأَدلَّة، وحشا فيه من الحالات والظَّواهر اللغويَّة ما لا حصرَ لهُ، فلو نهجنا منهجَه لأَتينا على أَحرفِ المعاني كلِّها، وحكمنا عليها بأنهاً ممَّا خُلِعَ عنهُ الأَدلَّة، وهكذا.

فإِنْ قيلَ : وما المانعُ من توسيعِ هذا المصطلح مادام ينسحبُ على هذه الظَّواهر؟

أَقولُ : هذا الأمرُ إِذاً يحتاجُ إِلى قراءَةٍ نحويَّةٍ جديدةٍ تضبط هذا المصطلح.[٣]

---

[١]) خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة ،حسين محمد حسين ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ص١٣.

[٢]) الخصائص، ابن جني،ج ١٩٨/٢.

[٣]) خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة ،حسين محمد حسين ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ص١٢

المبحث الثالث: القضايا المتعلِّقة ببابِ خلع الأَدلَّة في كتاب الخصائص لابن جني

القضية الأُولى:

رأَى أَبو العبَّاس في توجيه (يا) في قولِه تعالى:(أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [١]، أَنَهُ أَرادَ: أَلا يا هؤلاءِ اسجدُوا [٢].

إنَّ هذا التَّوجيه يلوي عُنقَ النَّصِّ وهذا الرأيُ مردودٌ عند ابن جنِّي [٣]، ووجه ردِّه أَنَّ في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي نابَ عنه حرفُ النداء، وحُذِفَ فاعلُه إجحافًا، وقد بسط الكلام على هذا أَبو حيان في البحر[٤].

فاعتمادًا على ما تقدَّم أرى أَنَّه يمكن الإفادةُ من خلع الأدلَّة في توجيه إعراب النصوصِ توجيهًا صحيحًا والتجافي عن لي أعناقِ النصوصِ وتأويلِ المعنى تأويلاً بعيدًا.[٥] ، ويتفق الباحث مع ما سبق والذي يراه الباحث هو أنّ الحكم على الكلمة لا يكون في نفسها، وإنما في جملتها .

القضية الثَّانية:

قد يتعطَّلُ خلع الدليلِ في العنصر النحوي لأَسباب دلالية، فمن ذلكَ أَنَّ التَّاءَ في (قُمْتَ وقَعَدْتَ) ونحو ذلك هي هنا تفيد الاسميَّة والخطاب، ثمَّ تُخلَعُ عنها دلالة الاسميَّة، وتخلص للخطاب البتَّة في (أَنتَ وأَنتِ)، فالاسم (أَنْ) وحدَه، والتَّاء من بعدُ للخطاب[٦]. ومن ثم فلم يُخلعْ من التاء دليل الاسميَّة، فتُجرَّدُ للخطاب المحض، ولم يُخلعْ منها دليل الخطاب، فتُجرَّدُ للاسميَّة فقط، وإنَّما جُرِّدَت للدلالتين الاسميَّة والخطاب في آنٍ معًا، ولا تنازع دلاليًا في هذا الحرفِ، وإنَّما كلُّ دلالةٍ قائمةٌ بذاتها دون تدافُعٍ وتنازُعٍ من الدلالة الأخرى.

---

١) النمل/ ٢٥

٢) الخصائص، ابن جني،ج ١٩٨/٢.

٣) الخصائص، ابن جني ،ج ١٩٨/٢.

٤) البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١ ،١٩٩٣، ٦٦/٧.

٥) خلع الأدلة قراءة نحوية جديدة ،حسين محمد حسين ، جامعة البلقاء ، الأردن ، ص ١٤.

٦) الخصائص، ابن جني ،ج ١٩١/٢

أبرز النتائج والتوصيات، والمقترحات.

توصل الباحثُ من خلال بحثه ودراسته إلى مجموعة من النتائج، والتي أهمها:

- **القول بأن خلع الأدلة في النحو قديم سابق لعصر سيبويه.**
- وقد حاول ابن جنِّي توضيح فهم خلع الأدلة والإشكالات وتوضيح هذه الإشكالات التي تُلبِسُ على بعضهم، فيظنُّ متوهِّماً أَنَّ هذا المثال أو ذلكَ مخلوع الدلالة، وهي ليسَت من ذلك في شيء.
- إِنَّ ظاهرة خلع الأدلة على ما ورد من شواهدَ وأَمثلةٍ عند النحويين هي ظاهرةٌ تعتمد على القياسِ عند الحاجة.
- خلع الأدلَة لا يعنى تعطيل الأدلة، وإِنَّما يعني استبدال دلالة بدلالة كاستبدال دلالة المعيَّة بدلالة العطف واستبدال دلالة التوكيد بدلالة الحال واستبدال دلالة الخطاب بدلالة الاسميَّة.
- **تطورت النظرية وتعقدت بسبب الأثر الواضح للفلسفة والمنطق وعلم الكلام التي أثرت في مناهج البحث اللغوي.**

قائمة المصادر والمراجع:

الأصول، ابن السرَّاج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦.
الأصول النحويَّة والصرفيَّة في الحجة للفارسي، محمد عبد الله قاسم ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.
البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
التذييل والتكميل، أبو حيَّان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠
الحُجَّة، أَبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٩٣.
الخصائص، ابن جنِّي، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
ديوان حميد بن ثور، صنعه محمد شفيق البيطار، الكويت، ط ١، ٢٠٠٢.
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البنَاء، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٦.
سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت: حسن هنداوي.
شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر، ط ١، ١٩٩٠.
شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، مصر.
الشيرازيَّات، أبو علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعوديَّة، ط ١، ٢٠٠٤.
الكشَّاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضِّيمة، القاهرة، ١٩٩٤.